

التمهيد في تخريج الفروع على الأصول

لا يَأْتُم ولا ينقض قضاؤه وقال بشر المريسي بالتأثيم والأصم بالنقض .
والذي نذهب إليه أن ا □ تعالى في كل واقعة حكما معينا عليه دليل ظني وأن المخطيء فيه
معدور وأن القاضي لا ينقض قضاؤه .

هذا حاصل كلام المحصول وقال البيضاوي في المنهاج إنه الذي نص عليه الشافعي .
إذا علمت ذلك فللمسألة فروع منها .

1 - إذا اجتهد في القبلة وصلى ثم تيقن الخطأ ففي القضاء أقوال أصحابها أنه يجب .
والثاني لا .

والثالث إن تيقن الصواب أيضا وجب وإلا فلا فإن لم يتيقن الخطأ بل تغير اجتهاده لم
يلزمه القضاء حتى لو صلى أربع ركعات إلى أربع جهات فلا قضاء أيضا